تحرك عاجل

حكم بالسجن خمس وسبع سنوات على شقيقين

في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات العربية المتحدة حكمها على أمينة العبدولي وشقيقها مصعب العبدولي، فقضت بسجن الأولى خمس سنوات والثاني سبع سنوات. وهذا الحكم نهائي ولا يجوز استئنافه.

في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، مثلت **أمينة العبدولي** وشقيقها **مصعب العبدولي** أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات العربية المتحدة لسماع الحكم في قضيتهما. وقد حُكم على أمينة العبدولي بالسجن خمس سنوات وبغرامة قدرها 500 ألف درهم إماراتي (حوالي 136 ألف دولار أمريكي)، لإدانتها بتهم إنشاء وإدارة حسابين على موقع "تويتر"، ونشر معلومات بغرض التحريض على كراهية الدولة والإخلال بالنظام العام؛ والاستهزاء والإضرار بسمعة مؤسسات الدولة؛ ونشر معلومات كاذبة عن المملكة العربية السعودية وإبداء تعليقات مهينة عن مسؤول مصري بما يعرض علاقات الدولة مع السعودية ومصر للخطر. وأُدين شقيقها مصعب العبدولي بتهمة الانضمام إلى جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، وهي جماعة "أحرار الشام" في سوريا، قبل يونيو/حزيران 2013، وتلقي تدريب عسكري، وهي تهم نفاها مصعب العبدولي. وقد حُكم عليه بالسجن سبع سنوات. ولا يجوز استئناف أي أحكام صادرة عن دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا، وهو الأمر الذي يحرم المتهمين من الحق في إنصاف فعال، وفي أن يخضع قرار إدانتهما والحكم الصادر ضدهما للمراجعة.

وقد قُبض على أمينة العبدولي ومصعب العبدولي، يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، من بيتهما في إمارة الفجيرة الواقعة شمال شرقي الإمارات؛ وذلك على أيدي أفراد من جهاز أمن الدولة. كما قُبض على شقيقتهما الصغرى موزة العبدولي، واقتيد الثلاثة إلى مكان غير معلوم. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، قُبض أيضاً على شقيقهم الأكبر وليد العبدولي، بعد أن جاهر بالاحتجاج على القبض على أشقائه. واحتُجز الأربعة في مكان سري. وفي 14 مارس/آذار 2016، أُطلق سراح وليد العبدولي بدون توجيه تهمة إليه. وفي 30 مايو/أيار 2016، قضت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا ببراءة موزة العبدولي من تهمة الإساءة إلى دولة الإمارات وقادتها ومؤسساتها، في تعليقات نشرتها على موقع "تويتر" في مارس/آذار 2013، ومن ثم أُطلق سراحها. وبدأت محاكمة أمينة العبدولي ومصعب العبدولي أمام

المحكمة نفسها بجلسةٍ يوم 27 يونيو/حزيران 2016، وأعقبتها جلستان يومي 19 سبتمبر/أيلول و10 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات في الإمارات العربية المتحدة بضمان إلغاء حكم الإدانة الصادر ضد أمينة العبدولي، ومن ثم الإفراج عنها، بالنظر إلى طبيعة التهم التي أُدينت بها، والتي تتعلق فقط بالممارسة السلمية لحقها في حرية التعبير؛
- حث السلطات الإماراتية على احترام وحماية الحق في حرية التعبير، بما في ذلك عن طريق إلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تجرِّم الممارسة السلمية لهذا الحق؛
- حث السلطات الإماراتية على ضمان حق مصعب العبدولي في استئناف الحكم الصادر ضده، بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية، أو إصدار أمر بإعادة محاكمته أمام محكمة جنائية عادية تحترم ضمانات المحاكمة العادلة، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 15 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئيس الوزراء

صندوق بريد رقم: 212000 دبي

الإمارات العربية المتحدة

رقم الفاكس: 4044 330 4 971+

البريد الإلكتروني: info@primeminister.ae

تويتر: @HHShkMoh

وزير الداخلية

سمو الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي

بالقرب من مسجد الشيخ زايد

أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 398

الإمارات العربية المتحدة

أرقام الفاكس: 4022762 2 971+ /4415780 2 971+

البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

ولي عهد أبو ظبي

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبو ظبي

شارع بينونة

أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 124

الإمارات العربية المتحدة

رقم الفاكس: 6622 668 2 971+

تويتر: @MBZNews

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA: 125/16. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/4473/2016/ar/

تحرك عاجل

حكم بالسجن خمس وسبع سنوات على شقيقين

معلومات إضافية

وليد العبدولي؛ وأمينة العبدولي، وهي مدرِّسة وأم لخمسة أطفال؛ وموزة العبدولي، وهي طالبة سابقة في المرحلة الثانوية؛ وشقيقهم مصعب العبدولي هم أبناء محمد أحمد العبدولي الذي كان يرأس "حزب الأمة" الإماراتي المحظور، وكان ضابطاً سابقاً برتبة عقيد في جيش الإمارات. وقد قُبض على محمد أحمد العبدولي في عام 2005، واحتُجز لنحو عامين بدون محاكمة. وفيما بعد، سافر إلى سوريا حيث عمل مستشاراً عسكرياً لقائد الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة المعروفة باسم "أحرار الشام"، ولقي مصرعه يوم 3 مارس/آذار 2013 في بلدة الرقَّة.

وتفيد أنباء إعلامية بأن موزة وأمينة ومصعب العبدولي قد اقتيدوا من منزلهم في قرية الطيبة، في إمارة الفُجيرة الواقعة شمال شرقي الإمارات، يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على أيدي أفراد من أمن الدولة في ملابس مدنية، لم يُظهروا أوامر بالقبض، وقاموا بتفتيش البيت قبل القبض على الأشقاء الثلاثة. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، سُمح لأمينة وموزة العبدولي بالاتصال هاتفياً بعائلتهما، ولكن دون الإفصاح عن مكان وجودهما. وفي اليوم نفسه، ألقى أفراد من أمن الدولة القبض على وليد العبدولي. وقبل يومين من القبض عليه، كان قد ألقى خُطبة الجمعة، وانتقد فيها القبض على أشقائه الثلاثة. واحتُجز الأربعة جميعهم في أماكن لم يُفصح عنها.

وفي 4 إبريل/نيسان 2016، مثلت موزة العبدولي أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا للمرة الأولى منذ القبض عليها، ووُجهت لها رسمياً تهمة الإساءة إلى دولة الإمارات، وقادتها، ومؤسساتها، في تعليقات نشرتها على موقع "تويتر" في مارس/آذار 2013، عقب وفاة والدها في سوريا. وفي هذه التعليقات، عبَّرت موزة العبدولي، التي كان عمرها آنذاك 15 عاماً، عن حزنها على فقدان أبيها. وعُقدت جلستان أخريان للمحاكمة يومي 2 مايو/أيار و16 مايو/أيار 2016. وخلال المحاكمة، ذكرت موزة العبدولي أنه لا يوجد فيما نشرته ما يُقصد به تشويه سمعة أي شخص أو حكومة أو مؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أنه ما كان ينبغي أن تمثل موزة العبدولي أمام محكمة للبالغين، حيث إن التهم المنسوبة إليها قد وقعت عندما كان عمرها أقل من 18 عاماً. وقد قضت المحكمة ببراءتها، في 30 مايو/أيار 2016، ومن ثم أُفرج عنها.

وكانت السلطات الإماراتية، منذ عام 2011، قد شنَّت حملة قمعٍ غير مسبوقة على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات في البلاد. ومع تقلص حيز المعارضة، تعرض كثيرون، من مواطني الإمارات أو الأجانب ممن انتقدوا الحكومة الإماراتية أو سياساتها أو وضع حقوق الإنسان في البلاد، للمضايقة أو الاعتقال أو التعذيب أو المحاكمة الجائرة والسجن. وقد قبضت السلطات على ما يزيد عن 100 من النشطاء ومنتقدي الحكومة، وبينهم شخصيات بارزة من المحامين والقضاة وأساتذة الجامعات، واحتجزتهم وحاكمتهم بتهم فضفاضة وشاملة تتعلق بأمن الدولة، أو بتهم تتعلق بجرائم الإنترنت، في إجراءات قضائية لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وبالرغم من بعض الضمانات في الدستور الإماراتي والقوانين الإماراتية، فعادةً ما يتم تجاهل حقوق المحتجزين لدى القبض عليهم، وخاصةً في الحالات التي يشارك فيها جهاز أمن الدولة. وبوجه عام، يلقي مسؤولو جهاز أمن الدولة القبض على الأشخاص بدون أذون رسمية، ثم يقتادونهم إلى مراكز احتجاز سرية غير رسمية، حيث يُحتجزون لعدة أسابيع أو أشهر بدون توجيه تهم إليهم أو السماح لهم بالاستعانة بمثلين قانونيين. وكثيراً ما يتعرض المحتجزون للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن المسؤولين كثيراً ما يتجاهلون طيلة شهور مساعي الأهالي لمعرفة مكان احتجاز ذويهم المقبوض عليهم. ويكون المعتقلون المحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، أو في أماكن احتجاز لا يُفصح عنها، عرضةً بشكل كبير لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ويمثل هذا الحرمان من الحرية على أيدي سلطات الدولة، التي تخفي مكان احتجاز الأفراد وتضعهم خارج إطار حماية القانون، اختفاءً قسرياً، وهو جريمة بموجب القانون الدولي.

ويُذكر أنه لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا أمام محكمة أعلى، بالرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يقضي بأن لكل من أُدين بتهمة جنائية الحق في مراجعة قرار إدانته، والحكم الصادر ضده، أمام محكمة أعلى. وتنص المادة 101 من دستور الإمارات العربية المتحدة والمادة 67 من القانون الخاص بالمحكمة الاتحادية العليا على أن أحكام هذه المحكمة نهائية ولا يجوز الطعن فيها.

الأسماء: موزة العبدولي، أمينة العبدولي، مصعب العبدولي، وليد العبدولي
النوع: ذكور وإناث